أ.د مولاني الهاشمي ،جامعة الجزائر 2

منهجية البحث:

لدراسة هذا الموضوع سنتبع المنهجية التالية:

أولاً : الجانب المنهجي: في هذا الجانب سنقوم بتحديد أسباب اختيار الموضوع والهدف منه وتحديد الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية الواردة في البحث، والمناهج والتقنيات المستعملة في الدراسة.

ثانيا: تأهيل البحث بالاعتماد على جانب نظري فيه يتم التطرق إلى أهم النظريات والدراسات، والأدبيات التي أجريت وألفت في الموضوع.

ثالثا: الجانب الميداني: وفيه سنحاول التحقق من الإشكالية المطروحة ومدى صدق فرضيات المبحث ميدانيا وذلك من خلال عينة من الطلبة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر. مستخدمي في ذلك المنهج الإحصائي، وذلك عن طريق المعطيات الميدانية في جداول إحصائية، وتحليلها كميا وسوسيولوجيا.

1-مبررات اختيار البحث:

من خلال الانتخابات السابقة سواء أكانت محلية أو تشريعية أو استفتاءات لاحظنا تدني نسبة مشاركة المواطنين فيها حيث لم تصل نسبة المشاركة سوى 40% في الانتخابات التشريعية الأخيرة وهذا من شأنه المساس بمشروعية النظام الحاكم.

ويرجع تدني نسبة المشاركة هذه طبعا للعديد من الأسباب لعل أبرزها هو التنشئة السياسية والتي تكاد تكون منعدمة لدى الفرد الجزائري حيث أن هذه التنشئة السياسية تعتبر البوتقة التي تتشكل فيها شخصية الطفل الأساسية وما تحمله من ثقافة سياسية وقيم واتجاهات ورموز مما ينجم عنه غياب الثقافة السياسية لدى الأفراد وهذا بدوره ينعكس سلبا على المشاركة في العملية الانتخابية ومن هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية لأي مجتمع تشكل الوعاء الحاوي لتجارب

ودراسات وطرق معيشته فلكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم و المعارف التي اكتسبها عبر مساره التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيبة الاجتماعية وطبيعية النظام السياسي والاقتصادي فضلا عن المؤشرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة، والثقافة السياسية هي جرد من الثقافة العامة للمجتمع. ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة من المعرفة الآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤونه السياسية والحكم الدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة، كما تعني كذلك مقطوعة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

تفسر الثقافة السياسية بصورة عامة الأوجه السياسية للثقافة الأكثر شيوعا في المجتمع والتي تحدد قيمة الفصل السياسي في حد ذاته ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التصورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني والتمثيلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها وهي عوامل تتشكل بواسطة الأدوار ونماذج السلوك الصادرة عن الجماعة التي يفترض فيها أن تكون مع منظومة القيم والمعايير والأعراف والمعتقدات المكتوبة أو الشفهية في المجتمع الإنساني وخاصة بنياته السياسية التي تنتج مجموعة من المعايير، هذه المعايير التي تتحدد إما على قاعدة السلوك المتبعة فعلا من طرف أغلبية أفراد المجتمع، أو على قاعدة من قواعد السلوك يجب إيقاعها وفقا للنموذج الثقافي ولكنها غير متبعة، فالمعايير تأخذ شكلا عفويا أو منظما،

ومن ثم فالمعايير العضوية تطبق من طرف الجماعة تلقائيا ودون وساطة سلطة أو مؤسسة كالطرد والحجز وتأخذ شكلا شخصيا، فالشعور بالذنب والندم هي الجانب السلبي، في حين أن الرضا هو الجانب الإيجابي ولكن الأمر يتعلق بظاهرة اجتماعية ذلك لأن الشعور بالذنب أو الندم أو الرضا يقوم على الشعور

بانقطاع الروابط الاجتماعية، أما الشكل المنظم وهو الذي تظهر فيه القوانين المكتوبة كالدستور أو القانون الجنائي أو التي يؤدي لعقوبات كالسب والضرب، الغرامات، مصادرة الأموال الإقامة الإجبارية ....." وقد تستند هذه المعايير في عمومها على الدين القيم الثقافية والأعراف، أو مقتضيات اتفق عليها بناء على أسس أخلاقية أو فلسفية معينة، أي ما يعرف بالقانون الوضعي تكون في جوهرها عبارة عن قيم باختفاء قيمة ما على فص من الأفصال أو تصنيفه إلى خير أو شر، عدل أو ظلم، حسن أو قبيح، مناسب أو غير مناسب تشكل القاعدة الأساسية لمفهوم المعايير من حيث نتائجها على مفهوم الثقافة، فالثقافة في المرحلة الأخيرة من التحليل هي منظومة قيم تتخدها جماعة ما مرجعا وقواعد للسلوك يكون الانضباط أو عدم الانضباط بقدر نوع الجزاءات (العقوبات أو المكافآت) السائدة في المجتمع. والثقافة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر وهكذا تتحدث عنها النظريات السوسيولوجية كعنصر غير قار مرتبط بقطاعات وفئات المجتمع، فهي لا تظهر دائما على نفس النحو لدى جميع الفئات، بل لكل فئة فقط التقاء وافتراق مع ثقافة مجتمعها تجتمع على ما هو أساسي فيها، وقد لا تنضم فئة أو جماعة لهذه الثقافة لتشكل بذلك ثقافة مضادة، وقد تنضم بشكل جزئي فتكون ثقافة فرعية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نقول بأن موضوع الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري ظل على غرار مواضيع اجتماعية سياسية أخرى أقل خطا ودراسة من طرف الباحثين، وخاصة عند ربط هذه الثقافة السياسية بفص المشاركة في الانتخابات والوقوف على العلاقة بين الثقافة السياسية للمنتخب الجزائري ودور ثقافته السياسية في المشاركة في الفصل الانتخابي.

2- أهداف وأهمية البحث:

يصبو هذا البحث إلى تحقيق أهداف علمية تتمثل في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء تدني نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات التشريعية على

وجه الخصوص، واقتراح الحلول المناسبة لها حتى تساهم في العملية التنموية للمجتمع.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كون أن الثقافة السياسية لها دور كبير في التحريض على المشاركة السياسية أي المشاركة في الانتخابات، لأن الثقافة السياسية هذه تعتبر كقاعدة للعمل السياسي بالدرجة الأولى والمشاركة في العمل الانتخابي بالدرجة الثانية، أي أنها –الثقافة السياسية– تعطي لصاحبها قاعدة العمل السياسي، ومن ثم تفتح له آفاق سواء على المستوى الخاص، تحديد مسار عمله في الحاضر والمستقبل، أو على المستوى العام حيث يساهم بذلك في التنمية السياسية والاجتماعية اللتين ستنعكسان على مختلف المستويات.

3- الإشكالية والفرضيات:

التنشئة السياسية هي عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية للأفراد، وتبني الاتجاهات الاجتماعات تجاه السلطة والنظام السياسي منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، بهدف تأهيلهم كي يلعبوا أدوارا متعددة في الحياة، أي أنها عملية تهدف إلى نقل الثقافة السياسية داخل المجتمع من جيل إلى جيل، وتساهم في تكوين الثقافة السياسية أو تغييرها من خلال اكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا، فهي عملية لازمة لخلق شعور عام قوي بالهوية الثقافية والتوحد مع الجماعة القومية عبر الانتماء والولاء والمواطنة.

ولا جدل في أن الجامعة قد أصبحت في المجتمع الحديث والمعاصر، من أهم وأخطر المؤسسات الاجتماعية، نظرا لما تقوم به من مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل الفرد– الرأسمال البشري– علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، مزودة بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة، ومجسدة لمجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة.

و الجامعة جزء من المجتمع الحديث، ولا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الاجتماعي– النظامي– في مجتمع لا يتسم بالعقلانية والتجدد، وبالتالي من المفروض أن تسهم الجامعة من خلال عمليات التنشئة والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة، خاصة أن المرحلة الجامعية تشكل منعطفا مؤثرا في صياغة الشخصية المستقبلية للطالب، وهذا راجع لطبيعة المجال المتحرك فيه أي الفضاء الجامعي الذي يعد محضنا لكل طاقات المجتمع المتمثلة في الشباب، بل القوة المنفِّذة لأي مشروع يهدف للتغيير ؛ فكل الحركات التغييرية تقريبا تصب في بحر الجامعة العميق لتمتزج كل الأطروحات الإيديولوجية والفكرية بالسجالات النضالية، ويشكل الكل قاطرة حقيقية لتنمية المجتمع، والأمة تستمر باستمرار وجود الجامعة.

ولكي يتحقق ذلك ينبغي العمل على تكثيف البحث العلمي في مجال الشباب الجامعي لاستكشاف مشكلاته ومعرفة احتياجاته واتجاهاته، ومنه يكمن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الثقافة السياسية في مشاركة الطلبة في الانتخابات الرئاسية؟

ومن خلال هذا التساؤل العام يمكن استنتاج التساؤلات الجزئية التالية:

- هل للتنشئة السياسية دور في توعية الطلاب بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية؟
- هل للبرنامج الدراسي أثر على اكتساب الطالب الثقافة السياسية؟
- هل يؤدي الأستاذ الدور الكافي في توجيه الطالب نحو العمل السياسي؟

بناءاً على التساؤل العام نورد الفرضية العامة الموالية:

- للثقافةالسياسية دوراً إيجابياً في مشاركة الطلبة في الانتخابات الرئاسية.

ومن هذه الفرضية العامة نستشف الفرضيات الجزئية الموالية:

- للتنشئة السياسية دور في توعية الطلاب بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

- لثراء البرنامج الدراسي أثر في اكتساب الطالب للثقافة السياسية وبالتالي المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
- يؤدي الأستاذ الدور الكافي في توجيه الطالب نحو العمل السياسي.

4-تحديد المفاهيم والمصطلحات:

- الثقافة:

تعتبر الثقافة الإطار والمضمون الفكري الذي يحدد للمجتمع سماته المميزة وهذا الإطار وذلك المضمون يتنوعان أو يختلفان حسب الظروف السائدة، والثقافة تحمل بين طياتها السمات الاجتماعية المتوارثة والمستجدة وتقيم حدودا معينة بينهما، هي تبدأ من نقطة ما وتنتهي إلى هدف مرسوم(1).

إن الثقافة من المفاهيم السوسيولوجية التي لقيت اهتماما واسعا في الوقت الراهن فقد استخدمها الأديب والمؤرخ والفيلسوف والسياسي والأنثروبولوجي وعالم الاجتماع وفق المنظور الذي يناسب تخصصه، ومع هذا فان مفهوم الثقافة يبقى مدينا للأنثروبولوجيا والتاريخ، فمن خلال البحوث الميدانية والنظرية التي قام بها الأنثروبولوجيون خلال القرن التاسع عشرو العشرين تعمق مفهوم الثقافة وتحددت مضامينه بشكل أكثر دقة ووضوحا، كما ساهم في هذا المجهود علماء التاريخ والمهتمون بتاريخ الحضارات(2).

إن مفهوم الثقافة هو من أكثر الأفكار استخداما في علم الاجتماع وعندما نتطرق في حديثنا إلى كلمة ثقافة فان تفكيرنا غالبا ما يتجه إلى المستويات الإبداعية في الفكر الإنساني مثل الفنون والأدب والموسيقى والرسم، غير أن علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح ليعني هذه الجوانب بالإضافة إلى أبعاد أخرى أوسع منها، فالثقافة تعني أسلوب الحياة الذي ينتهجه أعضاء مجتمع ما أو جماعات ما داخل المجتمع وهي تشمل على هذا الأساس أسلوب ارتداء

الملابس وتقاليد الزواج وأنماط الحياة العائلية وأشكال العمل والاحتفالات الدينية بالإضافة إلى وسائل الترفيه والترويح عن النفس(3).

تعتبر الثقافة عامل موحد وعازل في نفس الوقت في حياة الإنسان فهي التي تسهم في عملية التفاهم بين الناس الذين تجمعهم وضعية اجتماعية واحدة وترسم الحدود والفواصل التي تعزل أبناء الثقافات المختلفة، وتنمو الثقافة بالتجمع وبالإضافة والإثراء وتتطور بالاختراعات والاستعارات الثقافية وذلك باختيار أنماط ثقافية وا ٍدخالها ضمن النسق الثقافي العام للمجتمع(4)، ونظر ا لتشابك موضوع تعريف الثقافة فان علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع يتفقون على أنه من الصعب تقديم تعريف دقيق ومتفق عليه لمفهوم الثقافة، وقد قام في هذا الصدد كل من كروبر وكلوكهون بفحص ما يزيد عن مائة وستين تعريفا للثقافة ولم يجدا من بينها تعريفا واحدا للثقافة تم الإجماع عليه،وقدصنفا هذه التعار يف إلى الفئات التالية:

1- **التعريف الوصفي:** يتضمن هذا النوع من التعريف للثقافة على عنصري الثقافة المادية واللامادية ويرى أصحاب هذه الفئة أن الثقافة تنطوي على كل مظاهر العادات الاجتماعية وردود أفعال الأفراد كما تنطوي على نتاج الأنشطة الإنسانية التي صيغت في إطار هذه الجماعات ويمثل هذا النوع من التعاريف فرانز بوا F. Boas

2- **التعريف التاريخي:** في إطاره تعرف الثقافة بأنها الوراثة الكلية للجنس البشري، كما تعني كذلك تلك الصفوة المختارة من الوراثة الاجتماعية، ويمثل هذا التعريف رالف لنتون .R. Linton .

3- **التعريف من زاوية علم النفس:** وهذا التعريف يركز على إخضاع الثقافة للمفهوم النفسي، والثقافة حسب هذا الاتجاه تركز على حل المشكلات التقليدية التي تتكون من الاستجابات التي ثبت نجاحها ومن العمليات الفردية كالتكيف والتعلم والعادة، فالغرض من الثقافة وفقا لهذا التعريف هو إشباع حاجات

الأفراد والتغلب على مشاكلهم وذلك بقصد تكيفهم مع البيئة الخارجية ومع غيرهم من أعضاء المجتمع ويمثل هذا التعريف س ن فورد . C.S. Ford.

4- التعريف من زاوية معيارية: إن هذا التعريف ينطلق من رؤيته للثقافة على أساس أنها أسلوب مميز للحياة وذلك على اعتبار أنها محور الأفكار الإنسانية وما يتبعها من نتائج ويمثل هذا الاتجاه كليبرج. O.Klinberg الذي يرى بأن الثقافة هي عبارة عن كل أو ما يمكن تسميته بأسلوب الحياة الذي حددته البيئة الاجتماعية(4).

5- التعريف من الزاوية البنائية: إن الثقافة من هذا المنظور هي عبارة عن نسق تاريخي استنتاجي لطرق المعيشة الظاهرة منها والباطنة وهو تعريف يتعارض مع وجهة النظر القائلة بان الثقافة هي " بناء منطقي أو نموذج قائم على التجريد"، وهذا ما ذهب إليه كيلي W.A.Kell

6-التعريف من الزاوية الوراثية: إن هذا التعريف يدور حول الإجابة عن كيفية تواجد الثقافة وعن العوامل المسببة لتواجدها، ولقد وضعت مجموعة التعاريف الوراثية صفات للثقافة ولكنها ركزت على العامل الوراثي وأعطته مزيدا من الاهتمام، ويذهب في هذا الاتجاه التعريف الذي أورده كار .L.G.Carr والذي يرى فيه أن الثقافة هي تلك النتاج التراكمي القابل للتحول من السلوك الماضي في جماعة أو تجمع.

ومن التعاريف الكثير ة التي وضعت للثقافة نذكر الآتي:

يعرف كلكهون الثقافة بأنها "وسائل الحياة المختلفة التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ، الظاهر فيه والمتضمن العقلي واللاعقلي التي توجد في وقت معين والتي ترشد وتوجه سلوك الأفراد في المجتمع(5) ".

ويعرفها كيسنج بأنها تتركز على تقاليد الناس، أما المجتمع فيركز على السكان الذين يمارسون هذه التقاليد وهي تعني ذلك السلوك المتعلم لان السلوك لا ينتقل بالطرقة الوراثية أوالغريزية وا ٍنما بطريقة اجتماعية وهي تعني أيضا السلوك المشترك لأنها تكون وتنشا بواسطة المجتمع.

ويعرفها مالك بن نبي في كتابه "مشكلة الثقافة" بأنها " مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا، تمثل المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، كما يرى كذلك بان الثقافة لا تضم في مفهومها الأفكار فحسب،وا ٍنما تضمن أسلوب الحياة في مجتمع معين، وتخص السلوك الاجتماعي ذاته.

ولعل أكمل تعريف كلاسيكي للثقافة ما ورد عند ادوارد برنت تايلور الذي يقول فيه بان الثقافة " هي ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف وكل القدرات والعادات التي حصل عليها الإنسان كعضو في المجتمع(6).

نخلص أخيرا بشأن تعريف الثقافة ومن خلال ما سبق من تعاريف إلى أن الثقافة هي عبارة عن كل مادي ومعنوي يكتسبه الإنسان من المجتمع يمارسه في حياته اليومية ويصيغ سلوكه حسبه وما تمليه عليه هذه الثقافة، وبحكم أن موضوع بحثنا في المشاركة السياسية ودوره من خلال بعض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للطلبة الجامعيين فإننا سنركز فيما يأتي عن الثقافة السياسية باعتبارها رافدا من روافد الثقافة العامة للشخص.

مكونات الثقافة وخصائصها ووظائفها:

مكونات الثقافة:

يرى هاري جونسون H.Jonhon أن مكونات الثقافة تتشكل من:

- المعارف: وهذه تعني تلك الطائفة الكبيرة من المعرفة التي توجد في المجتمع وبواسطتها يتم تفسير العالم الطبيعي والاجتماعي، ولكل مجتمع معارفه الخاصة به وهذه المعارف تهدف أساسا إلى إيجاد التوافق بين الإنسان وبيئته وذلك مثل العناصر المعرفية التي تعلق بطرق الحصول على الطعام وا ٍعداده وبناء المساكن وطرق السفر والتنقل من مكان إلى آخر والطرق التي تتبعها الجماعة في حماية أفرادها من قسوة الطبيعة. فالعناصر المعرفية يكتسبها كل فرد

في المجتمع عن طريق التعلم وتنتقل من جيل إلى جيل، وفي المجتمعات المتقدمة يوجد نظام عملي تطبيقي على درجة عالية من التعقيد والتنوع يستهدف إعداد كل فرد للسيطرة على جانب معين من العالم المحيط به سواء كان طبيعيا أو اجتماعيا(7).

- المعتقدات: وتعني تلك الجوانب المعرفية التي لا تخضع للإثبات أو الرفض عن طريق البحث التجريبي فمثلا نجد عند الاسكيمو بعض المعتقدات التي من خلالها تتم ممارسة طقوس معينة بواسطة بعض العرافين لإخراج الأرواح الشريرة من أبدان المرضى لكي يتم شفاؤهم، ويمكن تبرير سلوك العرافين هذا أيا كانت نتائجه ولو توفى المريض بضرورة الاستمرارية في الاعتقاد بوجود الأرواح الشريرة(8).

- المعايير والقيم: وهذه تعني كل الأحكام والمبادئ التي اكتسبت معاني اجتماعية ناتجة عن التجربة الإنسانية، والقيم هي تلك الموجهات التي تميز بين ما هو مرغوب فيه وما هو مرفوض وتتميز القيم بأنها نسبية، كذلك تتدرج القيم الاجتماعية في مجتمع معين وفقا لمدى سيطرتها على الأنساق الاجتماعية المختلفة ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نميز كل ثقافة بين قيم لها الغلبة والسيطرة وقيم أخرى فرعية ليست لها هذه الخاصية، واهم ما يميز الأولى أنها واسعة الانتشار، أي يتبناها معظم سكان المجتمع، وللقيم والمعايير وظائف هامة بالنسبة للثقافة إذ أنها تعتبر إحدى المقومات الأساسية للتكامل الثقافي.

خصائص الثقافة: إن ثقافة أي مجتمع هي التي تميزه عن غيره ومن هذا المنطلق فإننا نرى من المناسب في هذا الشأن تبيان خصائص الثقافة التي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها الثقافة نذكر ما يلي:

- تميز الثقافة واستقلالها: وهذا يعني بان الثقافة مميزة عن الأفراد ومستقلة عنهم رغم أنهم يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية ، ومعنى ذلك أن عناصر الثقافة يكتسبها الإنسان بواسطة التعلم من المجتمع، وهذا ما حدا بالعلماء

الذين تعرضوا لتعريف الثقافة بإعطائهم الأهمية المعتبرة لعملية التعلم أو الاكتساب ويبعدون عنها كل ما هو غريزي أو فطري أو مورث بيولوجيا، ولذا فان معظم تعاريف الثقافة تؤكد على أنها حصيلة العمل والاختراع والابتكار أو أنها حصيلة النشاط البشري وان وجودها بذلك غير مرتبط بوجود الأفراد من حيث هم أفراد فهي مستقلة عنهم ويجدونها موجودة قبل وجودهم ، وعلى هذا فحين يتكلم علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع عن الثقافة عند شعب من الشعوب فإنهم يقصدون طرائق المعيشة وأنماط الحياة وأنواع العرف والتقاليد والفنون والتكنولوجيا السائدة في ذلك المجتمع ، والتي يكتسبها أعضاؤه ويلتزمون بها في سلوكهم(9).

-الاستمرارية: يعتبر ادوارد تايلور أن فكرة استمرارية الثقافة فكرة رئيسية في نظريته عن الثقافة ولذلك يعتبر بان العناصر والملامح الثقافية تنتقل من جيل إلى جيل لعدة قرون، وعليه فان هذا الكل الثقافي بكل مكوناته من عادات وتقاليد وأفكار وأساطير ...الخ يحتفظ بكيانه ووجوده لعدة أجيال حتى وان حدث في المجتمع تغير مفاجئ أو تدريجي، ويرى تايلور أيضا أن خاصية الاستمرار نابعة بالضرورة من تصور الثقافة على أنها التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع عن الأجيال السابقة(10).

الاكتساب: وهو إحدى الخصائص الأساسية للثقافة وهو يعني الخصائص السلوكية التي يكتسبها الإنسان عن طريق التعلم وهو يعتمد إلى حد كبير على ما يسمى بالوراثة الثقافية التي تستمر مع الإنسان طيلة حياته ويحصل على المعارف والمعلومات الجديدة تدريجيا من الوسط الذي يعيش فيه والثقافة هي التي توجه سلوك الإنسان خلال كل مراحل حياته.

الانتقال والتراكم: إن الانتقال يعني أن الثقافة تتميز بكونها تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق الاكتساب، والى جانب الانتقال فان الثقافة تتراكم وهنا يمكن للفرد أن ينمو على حصيلة الأجيال السابقة فهو ليس في حاجة إلى أن يبدأ من جديد في كل جيل، هذا ونجد الكثير من مظاهر الثقافة قد تراكمت وبطرق

مختلفة، وخير مثال على ذلك العناصر التكنولوجية والتغيرات التي تطرأ على خصائصها ووظائفها(11).

التركيب والتعقيد: بالنسبة لمصطلحي التركيب والتعقيد فان العديد من علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الذين تصدوا لتعريف الثقافة أكدوا على أن الثقافة تمتاز بخاصية تركيبية ومعقدة، واعتبروا أن الثقافة تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز، فضلا عن الانجازات المتميزة للجماعات الإنسانية، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة، أما جوهر الثقافة فيتكون من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها(12) ، ويذهب رالف لينتون إلى أن الثقافة هي كل معقد إلى أبعد حدود التعقيد،ومرد ذلك إلى تراكم التراث الاجتماعي خلال عصور طويلة من الزمن وكذلك إلى استعارة الكثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع، وهذا التعقيد معناه أن الفرد لن يستطيع أن يكتسب مختلف عناصر الثقافة السائدة في المجتمع الذي ينتمي اليه، كما يعني أيضا أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لن يتمكنوا مهما بذلوا من جهد أن يسجلوا كل مظاهر وسمات أية ثقافة من الثقافات التي يدرسها الواحد منهم مهما بلغت من البساطة ، وهذه قضية هامة ياخذها العلماء دائما على محمل الجد عندما يباشرون أبحاثهم الميدانية(13).

الانتشار: وهو من الخصائص الرئيسية للثقافة، ويعني انتقال وانتشار الثقافة بمختلف عناصرها وسماتها داخل المجتمع الواحد أو بين عدة مجتمعات ، ويعرف الانتشار الثقافي بأنه " العملية التي ينتشر بواسطتها العنصر الثقافي من فرد أو جماعة أو مجتمع إلى فرد أو جماعة أو مجتمع آخر ، ويفسر هوبل Hoebel الانتشار الثقافي بأنه عملية في ديناميات الثقافة تنتشر فيها العناصر أو المركبات الثقافية من مجتمع لآخر، ويكون الانتشار بواسطة محركات أو وسائل كالتجارة والحروب والتزاوج والآداب وتبادل الآثار العلمية والجامعات ووسائل الاتصال إلى غير ذلك من الوسائل التي تنتقل بها العناصر أو الأنماط الثقافية داخل المجتمع الواحد أو من مجتمع إلى مجتمع آخر.

التكامل : إن العديد من الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع يؤكدون على أن خاصية التكامل الثقافي تعني أن العناصر الثقافية تشكل فيما بينها كلا متكاملا منسجما ومتناسقا ولعل ابرز هؤلاء الباحثين، أصحاب الاتجاه الوظيفي الذين ينظرون إلى أن الثقافة تشكل انساقا متكاملة ومتجانسة وأن أجزاءها المتباينة في حالة توازن تام، لكن هذا الرأي الوظيفي للثقافة انتقد من بعض الأنثروبولوجيين المعاصرين من أمثال كروبر وكلوكهون وقد رأى هذا الأخير ضرورة الاحتراز عند استخدام مصطلح تمثيل عند وصف خاصية التكامل، وذلك على أساس أن الثقافة تميل لان تشكل كلا متكاملا، وهذا يعني أن ليس ثمة تكامل تام أو مطلق، إذ هناك دائما تغيرات تمس مختلف نواحي الثقافة، بل إن التكامل الثقافي لا يكون واضحا في الثقافة المركبة غير المتجانسة، حيث تكون العناصر الثقافية في تغير مستمر.

ثبات الثقافة وتغيرها:

إن من الخصائص الجوهرية للثقافة أنها ثابتة وفي نفس الوقت متغيرة وكل خاصية من هاتين الخاصيتين تتطلب الأخرى ذلك أن التغير لا يمكن قياسه إلا في مقابل العناصر التي تعد ثابتة نسبيا هذا من جانب، ومن جانب آخر فانه لا يمكن قياس الثبات إلا في مقابل تلك العناصر التي تتغير بسرعة ومن هنا نشا التلازم بين خاصيتي الثبات والتغير ، وجدير بالذكر في هذا المضمار أن بعض الثقافات تمتاز بالمرونة إذا ما قورنت بغيرها، فثقافة البلدان الصناعية مثلا أكثر مرونة من غيرها ويمكن أن تتوافق مع التغير السريع دون أن تصاب بالخلل.

– السياسة:

مفهومها وتعريفها: إن كلمة سياسة كغيرها من الكلمات ذات الدلالة العلمية والفنية المستعملة عند العلماء والمفكرين وغيرهم وهي تحمل معنيين: معنى لغوي ومعنى اصطلاحي.

المعنى اللغوي: تعني السياسة في المدلول اللغوي القيام على الشيء بما يصلحه وتعني كذلك التدريب والترويض على وضع معين، وتعني كذلك التوجيه والتربية وا إصدار الأمر والعناية والرعاية والإشراف على شيء والاهتمام به والقيام عليه وهي مشتقة في اللغة العربية من فعل ساس يسوس ومعناه عالج الأمر أو صرفه ودبره، وهي كلمة محايدة لا تنطوي في ذاتها أو في تركيبتها اللغوية على حكم قيمي أو أخلاقي، وقد جاء في لسان العرب أن السياسة في اللغة هي القيام على الشيء بما يصلحه، وهي تعتبر فن وعلم له قواعده وأساليبه.

المعنى الاصطلاحي: يختلف باختلاف العقيدة أو المبدأ أو النظرية التي ينطلق منها لتحديد المعنى الاصطلاحي للسياسة، وقد عرفها سقراط بأنها " فن الحكم، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن" .

وعرفها أفلاطون بأنها: " فن تربية الأفراد في حياة جماعية مشتركة، وهي عناية بشؤون الجماعة، أو فن حكم الأفراد برضاهم و السياسي هو الذي يعرف هذا الفن.

وعرفها ميكيافليي بأنها: " فن الإبقاء على السلطة وتوحيدها في قبضة الحكام بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك "

ويعرفها دزرائيلي بأنها هي فن حكم البشر عن طريق خداعهم، وهناك من عرفها بأنها تلك العمليات التي تحدث في داخل نطاق الدولة، وعرفها آخرون بأنها التكالب على المكاسب، وقال عنها ماكبرايد أنها عمل قذر ووصف السياسي بأنه جامع نفايات(14).

إن السياسة أصبحت اليوم تمثل مسالة حيوية للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشتغلين بالسياسة، وتعتبر من أقدم أنشطة الإنسان على وجه الأرض، وينظر إليها ابن خلدون على أنها صناعة الخير العام وقد رجح خيرها على شرها واعتبرها ملاصقة للحضارة، وقد كتب عنها في مقدمته الشهيرة (...إن الدولة والملك والعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر،

فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة متعذر فتتعين السياسة لذلك(15).

إن السياسة هي مجمل ما يتعلق تفكيرا وممارسة بالشأن العام، وهي من هذا المنطلق كالهواء الذي يحيط بنا ونتحرك داخله، إنها عامل ملتحم ووثيق الصلة بكل مظاهر وتجليات و أشكال الأفعال الإنسانية (الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ) سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، أما الايديولوجيا السياسية فهي تلك القواعد الذهنية المتبطنة في سلوك الأفراد والقيم السائدة في الحياة اليومية في المجتمع والتي تنتج سلوكا سياسيا محددا عند الفرد.

- **التنشئة الاجتماعية:**

تعرف عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه ولمهارات المشاركة في الحياة الاجتماعية، بمصطلح التنشئة الاجتماعية أو كما يطلق عليها في بعض الكتابات عبارة التطبيع الاجتماعي، وهي من المفاهيم الأساسية في الفكر التفاعلي، وفكر الدور الاجتماعي خاصة، وتشكل مجال اهتمام واسع، ونقطة التقاء بين علماء ومختصين في علوم اجتماعية مختلفة من علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم الإنسان، وعلم الأحياء نظرا لما لها من دور في خلق التوافق الجمعي من خلال ما تكسبه للفرد من سلوك ومعايير، واتجاهات مناسبة لأدو ار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق معها وتسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

ويمكننا القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تهدف إلى تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي لأنها تعد الفرد ليصبح عضوا في جماعة نافعا لنفسه، ولمجتمعه، متكيفا مع بيئته.

ويشير مفهوم التنشئة الاجتماعية عموما إلى أنها العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات، ومن

ثم فهي تهدف إلى إكساب الأطفال أساليب سلوكية معينة ودوافع وقيم واتجاهات يرضى عنها المجتمع الذي يعيش فيه الفرد بحيث تشكل طرق تفكيره وأنماط سلوكه وحكمه على المعاني والأشياء.

لهذا يعرفها البعض بأنها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، أو عملية استدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية، وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ورد تعريف التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء، والمدرسة، والمجتمع للأفراد من لغة، ودين، وتقاليد، وقيم، ومعلومات.

وا ٍن مرد استعمالها الواسع راجع لكونها الوسيلة الرئيسية التي تعبر من خلالها قيم المجتمع ومعاييره، والوسيلة التي يحافظ بها النظام الاجتماعي– السياسي على كيانه واستمراريته.

لقد حظيت عملية التنشئة الاجتماعية كذلك باهتمام الكثير من الساسة وعلماء السياسة لما تحمله هذه العملية من قيم المشاركة، وما تركز عليه من علاقات بين الفرد وغيره من أفراد وهيئات المجتمع بما فيها النظام السياسي، ولكونها عملية تعتمد أساسا على التربية والتعليم اللذين يلازمان الفرد عبر مختلف مراحل حياته، ويكتسب من خلالهما مبادئ، وقيم وسلوكات تساعده على التكيف مع محيطه الاجتماعي كما تشارك فيها مختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية كل منها بأسلوب معين، وفي فترة محددة من فترات عمر الإنسان.

ومع تعدد المؤسسات الثقافية، والاجتماعية زاد الاهتمام بعلاقة الأفراد بالمجتمعات، وكيفية تعلم واكتساب الأساليب والأنماط السلوكية التي تحقق التكيف مع متطلبات الحياة الجماعية عامة والسياسية خاصة، ففترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت أحداثا اجتماعية وسياسية هامة انهارت على إثرها إمبراطوريات، وظهرت أمم جديدة كما تطورت الدول القومية المستقلة حديثا من استعمار دام طويلا، وأصبحت التغيرات الجارية في المجالات

الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية هي الشغل الشاغل، وشاعت مفاهيم التصنيع، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية وأخذ دارسو السياسة يهتمون أكثر بأنماط التغيير والاستقرار للأنظمة السياسية، كما لاحظوا أن الأمر يحتاج لصياغة مفاهيم جديدة، وأدوات مناسبة لفهم وتحليل الأنظمة السياسية، وكانت التنشئة السياسية هي الأداة الجديدة والصالحة لتطوير ودعم النظام السياسي، والوسيطة لخلق وتطوير القيم السياسية الملائمة لاستمرار هذا النظام خلال الزمن.

– التنشئة السياسية:

يعرفها " جبريل ألموند وبويل" ALMOND/POWELL بأنها "اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم المختلفة المتوقعة منه" ويربط "ألموند" تعريفه للتنشئة بالوظيفة التي تؤديها خدمة للنسق السياسي وكأداة لترسيخ قيم ومواقف لدى الأفراد تدعم النسق السياسي للتكيف مع بيئته(16) ، حيث يرى "ألموند" في ذلك بأن التنشئة السياسية: "هي استقرار الثقافة السياسية، ومحصلتها النهائية هي مجموعة الاتجاهات والمعارف، والقيم والمستويات والمشاعر نحو النظام السياسي، وأدواره المختلفة وهي أيضا معرفة بالقيم المؤثرة، والمشاعر نحو المدخلات والمطالب الخاصة بالنسق السياسي، والمخرجات التي يقدمها هذا النسق بعد ذلك(17).

كما عرفت التنشئة السياسية حسب "كنيت لنجتون" K. LANGTON بأنها: "عملية مستمرة وجزء من النسق الاجتماعي الذي يوجه لاكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم واكتسابهم سلوكا سياسيا معينا، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه، فهذه العملية تتم عن طريقها تعلم الأفراد الموجهات السياسية وأنماط السلوك السياسي بصورة خاصة(18).

وقد عرف البعض الآخر بأن التنشئة السياسية هي " العملية التي يتعلم الفرد من خلالها المواقف الاتجاهية والأنماط السلوكية وثيقة الصلة بالحياة السياسية، وذلك عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة(19) ".

فالتنشئة السياسية، كما يراها "هايمان HYMAN.H" أنها: " تعني تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع(20) ".

وعلى هذا الأساس يتضح من خلال التعريف السابقة، بأن التنشئة السياسية بأنها تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى اكتساب الفرد(طفلا-مراهقا-راشدا)، القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسة الملائمة لاستقرار المجتمع.

- الثقافة السياسية:

تعني الثقافة السياسية: "هي مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي توجه في مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات.

وكما يقصد بها كذلك، مدى تأثر الفرد/ المواطنين بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل(21).

كما تعرف الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه(22).

أما "روبيرت داهل" DAHL.R يعرفها على أنها: "هي العامل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي، وعناصرها هي:

أولا: التوجهات الخاصة بحل المشكلات، وهذه التوجهات قد تنحو نحو النزعة البرجماتية – النفعية- أو العقلانية.

ثانيا: التوجهات نحو السلوك الجمعي، ويقصد بذلك هل هي ثقافة تشمل التعاون والاندماج بين أفراد المجتمع أم هي تناحريه انشقاقية.

ثالثا: التوجهات نحو النسق السياسي، أي هل تكرس الولاء أم تقف منه موقف اللامبالاة.

رابعا: التوجهات نحو الأشخاص الآخرين، فهل تغلب عليها الثقة أم تخلو من الثقة(23).

كما نجد "فيليب برو" يعرف الثقافة السياسية هي "مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها إنها (الثقافة السياسية)، تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال أو في سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة...إلخ(24).

أما "لوسيان باي LUCIEN PYE" يرى أن الثقافة السياسية: "هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي(25) ".

يتضح من خلال التعاريف المذكورة سابقا، أن هناك علاقة بين ما هو سياسي وما هو ثقافي علاقة عضويةوا ٍذا كانت السياسة إدارة شؤون العامة في الدولة فهي ثقافة، لأن السياسة أو قيادة المجتمع تتطلب مجموعة من المعارف والعلوم، ودونها تكون السياسة مرادفة للجهل بذلك يلحق الضرر بمصالح البلاد.

وا ٍذا أخذنا السياسة بمعناها الشامل، فهي تتناول كل مجالات الحياة التربية، التعليم، والاقتصاد، والدفاع والأمن إلى غير ذلك، وفي جميع مجالات تحتاج إلى المعرفة في قيادتها ووضع نهج لإدارتها.

فهي مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقر ة تحكم تصرفات أعضاء التنظيم السياسي،

فهي القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي؛ وهنا يمكن القول أن الثقافة السياسية هي مجموعة الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يؤمن بها الفرد وتحرك سلوكه تجاه النظام السياسي.

والثقافة السياسية بهذا المعنى هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي بذلك تؤثر في الثقافة العامة وتتأثر بها، وتجد مصادرها في الميراث التاريخي للمجتمع وفي الأوضاع السياسية والاقتصادية والإيديولوجية السائدة في المجتمع، كذلك فإن الثقافة السياسية تؤثر في الثقافة العامة للمجتمع عن طريق قيامها بمساندة استمرار أوضاع أو السعي لتغيرها.

وبالإضافة إلى وجود قاسم مشترك من الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع ككل إلا أن ذلك يمنع من وجود عدد من الثقافات السياسية التي قد ترتبط بمكان الإقامة مثل ثقافة أهل المدن وثقافة أهل الريف أو الاختلافات الجيلية مثل ثقافة الكبار وثقافة الشباب أو الاختلافات بين ثقافة الجماهير وثقافة الصفوة.

فهي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة الحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعني أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم، ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفر اد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، وغيرهم.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم

تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين؛ وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات و المعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

ويمكن تحديد مفهوم الإجرائي لمفهوم الثقافة السياسية على أنها: مجموعة قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد، المجتمع، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

– المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار،مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت، مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم، أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعزز ها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولا سيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وا إسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل، وهي من ثم تعبير عملي عن لمواطنة، أي عن صيرورة الفرد من الجنسين بالتساوي، عضواً في

الدولة الوطنية متساوياً بفضل هذه العضوية مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة، في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية، ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق.

الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي، بصفة عامة، على أنه مجموعة من الأفراد يؤمنون بالإيديولوجية الواحدة ويسعون لتحقيقها في المجتمع بشتى الطرق للوصول إلى السلطة.

فالأحزاب هي تكوينات تجمع عدد من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على إدارة الشؤون العامة؛ وفي العالم المعاصر، هناك تعاريف عدة للأحزاب السياسية أسست على مفهوم " المكان" الجوهري الذي يشغله الحزب السياسي، ومن ثم مقاصده باتجاه " غزو" السلطة.

فالحزب هو مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال السيطرة الكاملة أو المشاركة في السلطة، وتحقيق أفكار ومصالح أعضائه.

ومما يمكن الاتفاق عليه أن تعريف الحزب هو مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين أثناء عملية البحث عن الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على أفكارهم.

- الانتخابات:

الانتخاب هو أسلوب ديمقراطي غير مباشر يؤدي إلى تسمية نواب للشعب يمارس بهم الشعب سلطته، وكانت الأسرة في العصور القديمة الخلية الأولى للدولة ثم نمت الأسر وتطورت إلى العشيرة فالقبيلة، ثم القرية فالمدينة وأخيراً الدولة، وفي هذه المجتمعات البشرية كان تنصيب القائمين على السلطة في مظاهرها الثلاثة، التشريعي والتنفيذي والقضائي يتسم بالطابع الفردي المسيطرثم

تطورت أساليب تنصيب القائمين على هذه السلطة على مر القرون حتى عصرنا هذا وفق مفهومات أساسية متناقضة.

ففي المفهوم الأول كان القائمون على السلطة يفرضون أنفسهم اعتماداً على مكانتهم الدينية أو العرقية تارة، وعلى نفوذهم أو قوتهم وسيطرتهم تارة أخرى، وهذا ما غلب على المجتمعات البشرية القديمة، والمفهوم الثاني نشأ عن تطور أنظمة الحكم الفردي التي انتهت إلى النظام الديمقراطي الذي يعني «سلطة الشعب»، أي أن يمارس الشعب وحده السلطة بوصفه صاحب السيادة في الدولة، فكان يعهد بها في الديمقراطيات القديمة إلى شخصيات من الوجهاء والأعيان، ولتحاشي انحراف بعضهم كان تكليفهم يحدد بمدد معينة، تقبل التجديد أو لا تقبله وكان انتقاء هؤلاء يجري إما بالقرعة وا ٍما بمعرفة المجموعة المشرفة على الإدارة، أما المفهوم الثالث فإن الشعب يمارس سلطته غير المباشرة هذه بأن يختار نواباً عنه يتولون السلطة باسمه، وذلك عن طريق انتخابهم، من بين الذين يجدهم أهلاً لهذه المهمات، وبطريقة الانتخاب هذه تتحقق الديمقراطية غير المباشرة. وقد اختارت الديمقراطيات الحديثة هذا الأسلوب الأخير.

يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية، عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عر ّف جوزيف شومبيتر الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة، وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تُحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا يوجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية.

لقد وضع روبرت دال الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يُقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من

الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة – حرية التعبير – حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة – إجراء انتخابات حرة ونزيهة. أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي "ذروة الديمقراطية وليس بدايتها" عند دال، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج لا الديمقراطية ولا الحريات والحقوق.

وفي الأدبيات العلمية التي تعنى بالديمقراطية والانتخابات في الغرب، حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محددة للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها، ولعل من أبرز تلك الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قام به ديفيد باتلر وآخرون، فالانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى شروط ستة هي: حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، دورية الانتخابات وانتظامها، عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشح للمناصب السياسية، حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون ولا وسائل العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء، وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وا ٍعلانها بشفافية وكذا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية.

– الوعي السياسي:

الوعي السياسي هو الرؤية الشاملة بما تتضمنه من معارف سياسية وقيم واتجاهات سياسية، التي تتيح للإنسان أن يدرك أوضاع مجتمعه ومشكلاته ويحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها والتي تدفعه للتحرك من أجل تغييرها وتطويرها.

وبناءاً على هذا التعريف فإن الوعي السياسي يشتمل على أربعة محددات رئيسية هي:

- الرؤية الشاملة.

- الإدراك الناقذ.
- الإحساس بالمسئولية.
- الرغبة فى التغيير.

5- المنهج المتبع والتقنيات المستعملة:

سينجز هذا العنصر في السداسي الثاني وذلك بعد الدراسة الاستطلاعية لمجتمع البحث.

6- مجتمع البحث والعينة المختارة منه:

كما سيحدد أعضاء الفرقة في هذا العنصر في السداسي الثاني عدد أفراد مجتمع البحث وطريقة اختيار العينة منه وذلك بعد الدراسة الاستطلاعية.

قائمة المراجع :

1- إبراهيم صقر: **الثقافة والتغير الاجتماعي**، ب، ت، ص، 11.
2- محمد السويدي: **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 7.
3- انطوني غيدنز: **علم الاجتماع**، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 79.
4- محمد السويدي، المرجع السابق، ص 42.
5- محمد السويدي، المرجع السابق، ص، 47.
6- إبراهيم صقر، المرجع السابق، ص، 29.
7- نفس المرجع، ص-ص 29-30.
8- محمد السويدي المرجع السابق، ص، 71.
9- نفس المرجع، ص-ص 71-72.
10- محمد السويدي المرجع السابق، ص 75.
11- نفس المرجع، ص 76.
12- فاروق محمد العادلي، 1981، ص،86.
13- محمد السويدي، المرجع السابق، ص 78
14- نفس المرجع، ص 79.
15- محمد فايز، 1986، ص 11.
16- عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، 1956، ص 678.
17- أبراش إبراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان، 1998، ص 203.

18- عامر رشيد مبيص: **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية – مصطلحات ومفاهيم –**، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، سوريا، 2000، ص 354.

19- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي-النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 445.

20- علي محمد شميش: **العلوم السياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1998، ص 52.

21- شعبان الطاهر الأسود: **علم الاجتماع السياسي**. الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001، ص 138.

22- عامر رشيد مبيص، المرجع السابق، ص 406.

23- محمد سعد أبو عمود: **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 190.

24- إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 209.

25- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 436.

26- خطاب سمير: **التنشئة السياسية والقيم**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 45.